Warith Scientific Journal

أساليب الرقمنة الحديثة في مجال الاستثمار "المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا"

Modern digital Methods in the Field of Investment "The Investor's Digital Platform as a Sample"

أ.د. عوادي مصطفى
Awadi Mustafa
جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي/ الجزائر
University of Martyr Hama Lakhdar - El Oued, Algeria
xp.aouadi@gmail.com

د. الحاج أحمد فوزي
Hajj Ahmed Fawzi
جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي/ الجزائر
University of Martyr Hama Lakhdar - El Oued, Algeria
faouzi-elhadjahmed@univ-eloued.dz

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الرقمنة في مجال الاستثمار في الجزائر، ودورها في ترقية هذا القطاع من خلال تكريس مبدأ الشفافية، وتقديم خدمات ذات جودة وسرعة للمستثمرين.
وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المشرع الجزائري ومن خلال القانون 22-18عمل على تبني إجراءات إنشاء منصة رقمية تسيرها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار تحقيقا لمبدأ الشفافية ونزاهة إنشاء مشروع استثماري، عن طريق استخدام التكنولوجيا الرقمية وتقنياتها مع تكوين وتأهيل العنصر البشري.
كلمات مفتاحية: الاستثمار، التكنولوجيا، الجزائر، الرقمنة.

Abstract
This study aims to examine the role of digitization in the investment sector in Algeria and its contribution to promoting this sector by enhancing transparency and delivering high-quality, efficient services to investors. The findings reveal that, through Law No. 22-18, the Algerian legislator adopted measures to create a digital platform managed by the Algerian Investment Promotion Agency. This platform seeks to ensure transparency and integrity in establishing investment projects by leveraging digital technologies, supported by training and capacity building for human resources
Keywords: investment, technology, Algeria, digitization.

1- المقدمة:

في ظل انتشار المنافسة والعولمة، أصبح من الضروري دخول عالم الرقمنة، ومع التطور العلمي الحاصل في المجال التكنولوجيا وتنفيذا لخطة التنمية وتلبية حاجيات المؤسسات والأفراد، وبهدف حل الأزمات والصعوبات والعراقية لاسيما في ظل الديمقراطية والشفافية.

حيث تتنافس جميع بلدان العالم في منح الضمانات والحوافز وجعل هيئات العمومية ودعمها بالوسائل التكنولوجيا الحديثة بهدف تسهيل مهامها والقضاء على البيروقراطية من جهة، ومن جهة أخرى تكوين موارد بشرية وتوفير الهياكل والوسائل التي تعطي أكثر فعالية وإحترافية ومصداقية في العمل.

ويعد قطاع الاستثمار من بين القطاعات التي واكبت عالم الرقمنة، حيث اعتمد المشرع الجزائري جاهدا إلى تطوير قطاع الاستثمار وفقا لمقاربات واقعية ومنطقية في حالات الثغرات القانونية، في مختلف المجالات من أجل خلق بدائل اقتصادية والتخلص من اقتصاد الريعي، وإدراك منها للأهمية التي تعلبها الرقمنة في هذا المجال إضافة إلى التحفيزات المقدمة للمستثمرين المحللين أو الأجانب، فقد بادرت إلى خلق الرقمنة في مجال الاستثمار من أجل حوكمة هذا الأخير وهذا ما يظهر مثلا من خلال إنشاء المشرع الجزائري في قانون الاستثمار الحالي للمنصة الرقمية للمستثمر التي تعد صورة واضحة للرقمنة، وتعزيز حوكمة مجال الاستثماري.

2-منهجية البحث

2-1 مشكلة الدراسة

تتمثل إشكالية هذه الدراسة كما يلي:

في ماذا يتمثل دور المنصة الرقمية للاستثمار في الجزائر؟ وفي ما تتمثل مهامها الأساسية؟.

2-2 فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات هذه الدراسة كما يلي:

- تعد المنصة الرقمية للاستثمار مجالا لتسهيل عمل المستثمرين وفضاء يقضي على البيروقراطية.
- تعد المنصة الرقمية للاستثمار طريقا لرسم الشفافية في تسيير عمليات الاستثمارية.

2-3 منهج الدراسة:

من أجل دراسة هذا الموضوع قمنا بإتباع المنهج الوصفي للإحاطة بالمعلومات الثابتة حول موضوع الرقمنة في مجال الاستثمار ومنصة المستثمر على وجه الخصوص، ثم جمع بعض المعلومات المرتبطة بالملفات المقدمة على مستوى هذه المنصة والتعليق عليها من خلال استعمال المنهج التحليلي.

2-4هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مهام وحدود استعمال الرقمنة في مجال الاستثمار منصة، وما يمكن أن تخلقه هذه المنصة من شفافية خلال تتتبع ودراسة الملفات المستثمرين، كذلك القضاء على البيروقراطية كما وتعد مجالا لجذب المستثمرين خاصة الأجانب منهم.

3-لمحة عن المنصة الرقمية للمستثمر:

الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. (المادة 23من القانون 18-22المتعلق بالاستثمار) تنشأ "منصة رقمية للمستثمر" يسند تسييرها للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار يسمح بتوفير كل المعلومات اللازمة، لاسيما منها فرص الاستثمار في الجزائر، والعرض العقاري والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار وكذا الإجراءات ذات الصلة.

وتسمح هذه المنصة الرقمية المتصلة بينيا بالأنظمة المعلوماتية للهيئات والإدارات المكلفة بالعملية الاستثمارية، بإزالة الطابع المادي عن جميع الإجراءات والقيام بواسطة الإنترنت بجميع الإجراءات المتصلة بالاستثمار.

وتشكل المنصة الرقمية أيضًا أداة توجيه ومرافقة للاستثمارات ومتابعتها انطلاقا من تسجيلها وأثناء فترة استغلالها.

تسمح المنصة الرقمية للمستثمر، والتي يسند تسييرها إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، بتوفير كل المعلومات اللازمة، لاسيما منها فرص الاستثمار في الجزائر والعرض العقاري والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار وكذا الإجراءات ذات الصلة.

وتسمح هذه المنصة الرقمية المتصلة بينيا بالأنظمة المعلوماتية للهيئات والإدارات المكلفة بالعملية الاستثمارية، بإزالة الطابع المادي عن جميع الإجراءات.

والقيام بواسطة الإنترنت بجميع الإجراءات المتصلة بالاستثمار (المادة 23 من القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار).

3-1مهام المنصة الرقمية للمستثمر:

طبقا لنص المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 298/22 فإن مهام المنصة الرقمية للمستثمر فيما يلي: (المرسوم التنفيذي رقم 22/298المتضمن تنظيم الوكالة الجزائرية لرتقية الاستثمار وسريها)

- تسريع عملية معاجلة ودراسة ملفات المستثمرين من قبل الهيئات المعنية؛
- تحسين مستوى التواصل بين المستثمرين والإدارة الاقتصادية التي تشرف على مشاريعهم الاستثمارية؛
- تحسين أداء المرافق المختصة بقطاع الاستثمار وجعلها أكثر انفتاح وذات إتاحة أسهل بالنسبة للمستثمرين؛
- العمل على التنسيق المستمر والتعاون الفعال بين مصالح الإدارة المعنية بفعل الاستثمار؛
- تسمح المنصة الرقمية للمستثمرين بمتابعة تقدم ملفاتهم المودعة لدى الهيئات المختصة عن بعد؛
- تحسين الخدمات العامة من حيث المواعيد ومردودية الأعوان بالإضافة الى جودة الخدمة المقدمة؛
- ضمان الشفافية في الإجراءات التي يتعين القيام بها وكيفيات فحص ومعالجة ملفات المستثمرين؛
- السماح بالتبادل المباشر والفوري بين أعوان الإدارات والهيئات المعنية بالقطاع (المنصة الرقمية للمستثمر) (كوسام، 2022، صفحة 110)؛

- تتكفل المنصة الرقمية للمستثمر بإنشاء الشركات والاستثمارات وتبسيط الإجراءات المرتبطة بذلك وتسهيلها، وفي هذا الصدد أوضح مدير الشباك الموحد والمشاريع الكبرى خلال لقاء حول القانون الجديد للاستثمار أن هذه المنصة سجلت حوالي 233 مشروعا عبر البلاد وذلك في غضون شهرين فقط من إطلاقها، كما أوضح بأن إقبال المتعاملين الاقتصاديين على تسجيل مشاريعهم في تزايد مستمر (المنصة الرقمية للمستثمر) .

3-2أهداف المنصة الرقمية للاستثمار:

تهدف المنصة الرقمية إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها (https://invest.gov.dz/):

- دعم وتبسيط وتسهيل عمليات إنشاء المؤسسات والاستثمارات.
- تحسين التواصل بين المستثمرين والإدارة الاقتصادية.
- ضمان شفافية الإجراءات وطرق معالجة ملفات المستثمرين.
- سرعة معالجة ملفات المستثمرين والتحقيق فيها من قبل المصالح المعنية.
- السماح للمستثمرين بمتابعة سير ملفاتهم عن بعد.
- تحسين الخدمة العامة من حيث المواعيد النهائية وأداء الوكيل وجودة الخدمة المقدمة.
- تحسين الأداء الداخلي للمصالح العامة وجعلها أكثر توافرا وأسهل في الوصول إليها بالنسبة للمستثمرين.
- تنظيم التعاون الفعال بين الخدمات الإدارية المشاركة في عملية الاستثمار.
- السماح بالتبادل المباشر والفوري بين وكلاء الإدارات والهيئات المعنية.

3-3 مزايا المنصة:

- المساعدة في إنشاء المؤسسة أو الشركة.
- التسجيل الإلكتروني للمشاريع الاستثمارية.
- إمكانية تتبع حالة الملفات.
- تقليل من دواعي تنقل المستثمرين.
- الوصول الفوري والسهل لمستخدمي النظام إلى المعلومات.
- الإبلاغ التلقائي عن البيانات وموثوقية المعلومات؛
- تحسين كفاءة اتخاذ القرار (الإحصائيات ولوحات المعلومات والتوجهات)؛
- نظام مركزي ومريح، يمكن الوصول إليه من خلال متصفح الويب؛
- من خلال حساب إلكتروني واحد، يمكن للمستثمر الوصول وطلب جميع الوظائف التي يتطلبها مشروعه؛
- مراقبة تنفيذ المشروع منذ إنشائه وحتى مرحلة الاستغلال من خلال البيانات المقدمة من مختلف أصحاب المصلحة (إطارات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، الإدارات الممثلة على مستوى الشباك الوحيد، الخدمات الجمركية، الضرائب، ...الخ.

الجانب العملي للدراسة:

4- كيفية الولوج للمنصة:

يمكن الولوج إلى المنصة الرقمية للاستثمار، أي حامل للمشروع أو مستثمر يرغب في (https://aapi.dz/ar/plateforme-numerique-de-linvestisseur-ar/#):

- الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة الجوانب المرتبطة بتنفيذ مشروعه الاستثماري؛
- تسجيل المشروع الاستثماري؛
- الاستفادة من المزايا الممنوحة في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار المنصوص عليه في التشريعات المعمول بها؛
- طلب عقار اقتصادي؛
- الاستفادة من خدمات المنصة؛

ويمكن الولوج للمنصة من خلال تتبع المراحل التالية:

المرحلة 01

مرحبا بك في المنصة الرقمية للمستثمر

المرحلة 02

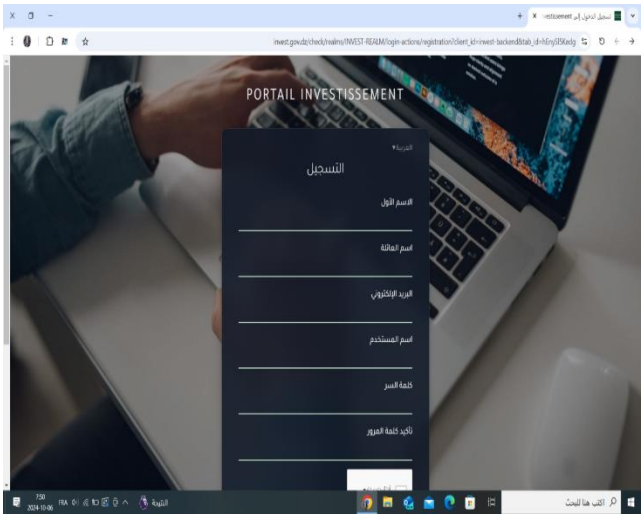
PORTAIL INVESTISSEMENT
التسجيل
الاسم الأول
اسم العائلة
البريد الإلكتروني
اسم المستخدم
كلمة السر
تأكيد كلمة المرور

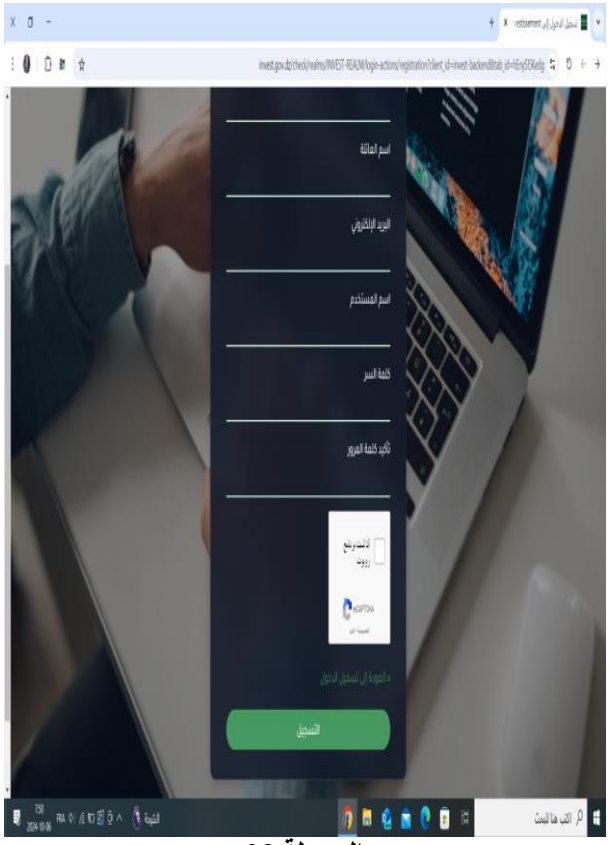

المرحلة 03

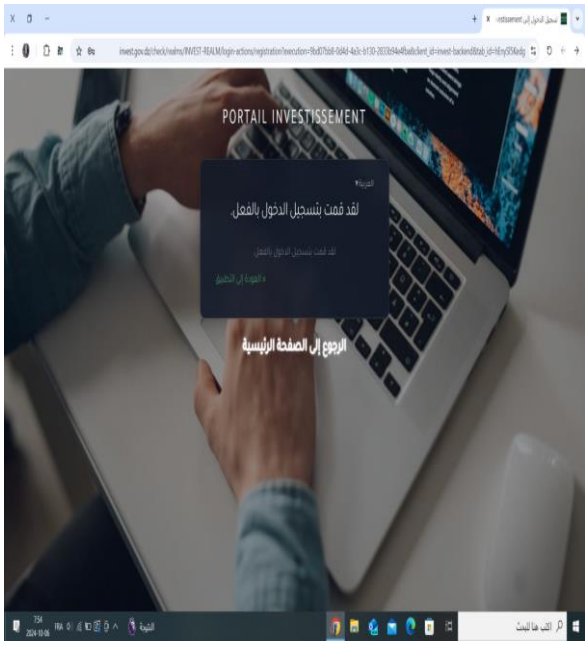

المرحلة 04

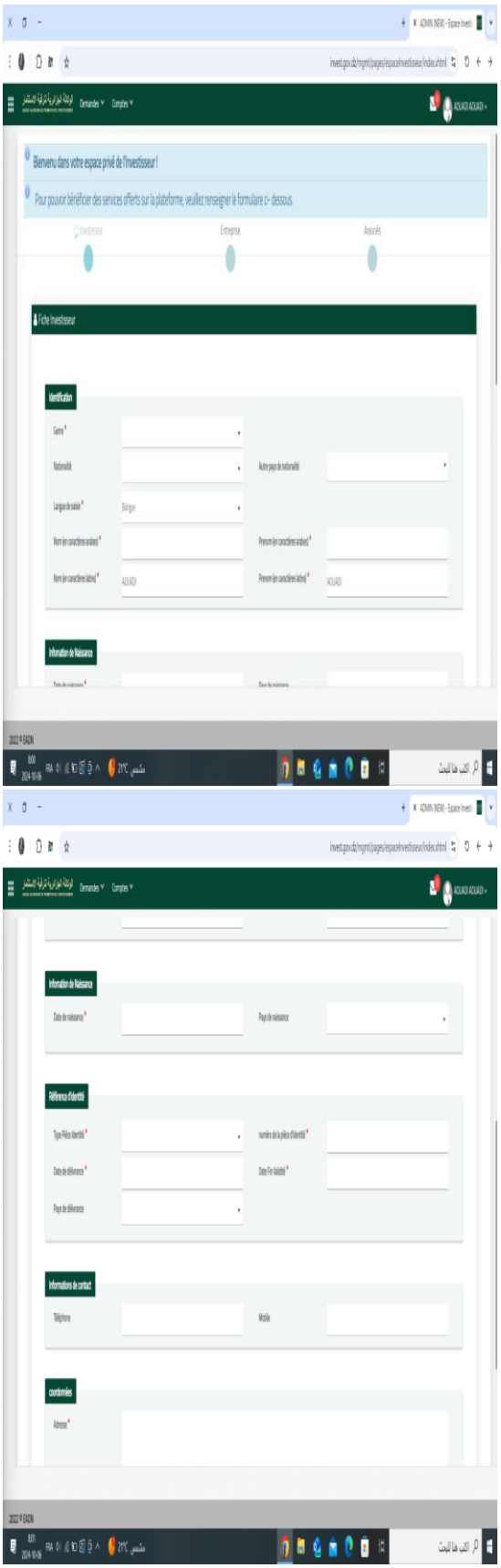
Bienvenu dans votre espace privé de l'investisseur !
Pour pouvoir bénéficier des services offerts sur la plateforme, veuillez renseigner le formulaire ci- dessous.
Fiche Investisseur
Identification
Information de Naissance
Référence d'identité
Informations de contact
coordonnées

المرحلة 05

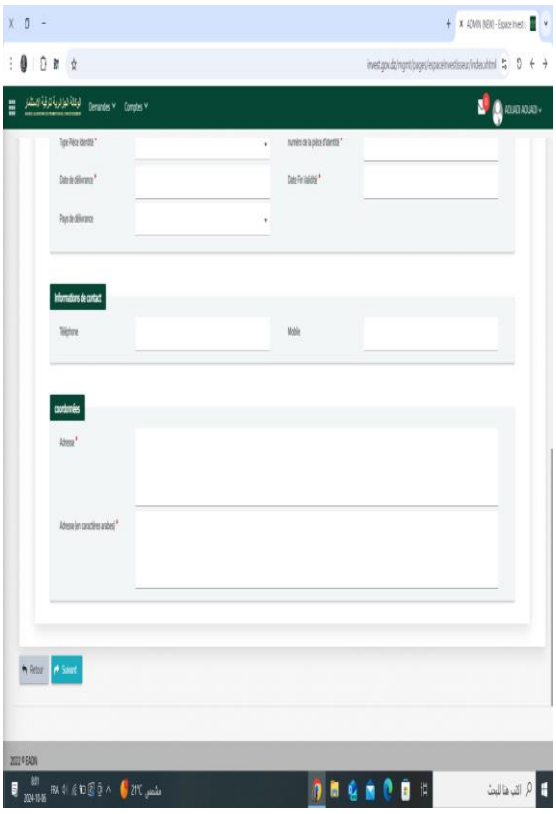

1-4 البيانات الإحصائية للدراسة:

2-4المنصة الرقمية للمستثمر: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر المنصة الرقمية للمستثمر في تحسين مناخ الاستثمار بالجزائر .تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، مع تحليل البيانات الصادرة عن الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وتقارير رسمية.

يبين الجدول التالي تطور عدد المشاريع المسجلة عبر المنصة.

الجدول رقم (01-02): يبين عدد المشاريع المسجلة في المنصة الرقمية للمستثمر

الفترة	عدد المشاريع الأجنبية	عدد المشاريع المسجلة
أكتوبر–ديسمبر2022	-	233
إلى غاية مارس2023	38	158

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول رقم (01-02) نستنتج الإقبال القوي على المنصة منذ إطلاقها، حيث تم تسجيل 233 مشروعًا خلال أول شهرين (سنة 2022)، يليه 158 مشروعًا لاحقًا (إلى غاية مارس 2023). وهذا راجع إلى توقف استقبال ملفات الاستثمار في الجزائر في الفترة ما قبل صدور إنشاء المنصة الرقمية للمستثمر. كما أن نسبة الاستثمارات الأجنبية بلغت 24 % ، مما يعكس تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر، وكذلك جاذبية النظام الرقمي خاصة، وهذا ما يعزز التحول الرقمي الذي بدأت الجزائر في تبنيه.

3-4 المنصة الرقمية للعقار الاقتصادي:

من أجل مرافقة المستثمرين ولتعزيز فرص الاستثمار بالجزائر تم إنشاء منصة رقمية خاصة بالعقار الاقتصادي. ويمكن الاستفادة من العقار الاقتصادي كل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون الجزائري، جزائريا كان أم أجنبيا مقيم أو غير مقيم، (حسب قانون الاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية لسنة 2022) يحمل استثمار معين، وبالتالي لديه الحق في طلب الاستفادة من امتياز بالتراضي قابل للتحويل إلى تنازل عن ملك عقاري تابع لأملاك الدولة. والجدول التالي مؤشرات العقارالاقتصادي والطلبات عبر المنصة:

الجدول رقم (02-02): يبين عدد الطلبات والعروض في العقارات الاقتصادية

المؤشر	العدد

الأوعية العقارية المعروضة (سنة 2024)	307
الطلبات المؤكدة	1266
الطلبات قيد التأكيد	2839

المصدر: من إعداد الباحثين

نستنتج من الجدول رقم (02-02): أنه تم إدراج 307 وعاء عقاري لسنة 2024مما عزز من تنوع الخيارات أمام المستثمرين. إلا أنه يبقى العقارات الاقتصادية المعروضة أقل بكثير من طلبات الاستثمار وهذا ما يعتبر تحديا في توسع الاستثمار في الجزائر.

4-4 التحديات التي تواجه تطبيق المنصة الرقمية للاستثمار

تواجه المنصة الرقمية للاستثمار عدة عراقيل وتحديها، نذكر من بينها: (بوبكر، 2021، صفحة 378)

- ارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية للإدارة الإلكترونية والرقمنة؛
- ندرة الموارد المالية لتقديم برامج تدريبية، والاستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات؛
- قلت الموارد المالية المخصصة المشاريع الرقمنة في المجال الاقتصادي؛
- مشكل الصيانة التقنية لبرامج الرقمنة؛
- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الرقمنة وبين مختلف الإدارات المرتبطة بقطاع الاستثمار مقاومة التغير في المنظمات من طرف العاملين التي تبرز ضد تطبيق التقنيات الحديثة خوفا على مناصبهم، ومستقبلهم الوظيفي.

بالإضافة إلى (مداني، 2020-2021، صفحة 35):

- عدم ارتباط المنصة الرقمية للمستثمر بباقي المنصات الأخرى التي لها علاقة بالاستثمار كالجمارك، والسجل التجاري، أو البنوك؛
- عدم رقمنة القطاع العقاري وعدم وجود إحصاء حقيقي للعقارات القابلة لاستثمار وصعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالعقار ؛
- عدم وجود خريطة رقمية لمختلف الأقاليم وما تملكه من موارد ومؤهلات؛
- تحتاج إلى تحديث العتاد والوسائل بشكل مستمر نظرا للتطور السريع والدائم لتكنولوجيا معرضة لمختلف أخطار الأنظمة المعلوماتية والفيروسات .المعلومات والإتصالات، كما أنها تحتاج لكفاءات بشرية مؤهلة مما يرفع من التكاليف؛
- ضعف شبكة الإنترنت والتباين في سرعة التدفق من منطقة إلى أخرى؛
- تحدي ضعف وعدم مسايرة الجهاز المصرفي للثورة التكنولوجية ومضامين قانون النقد والقرض.

5-خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الرقمنة في مجال الاستثمار فقد أكد لنا بأن هذا المجال أو الاتجاه خلق تحسن كبير في مجال تسيير وتسهيل هذا القطاع سواء وبالخصوص للمستثمرين، كذلك القضاء على البيروقراطية والمحسوبية، والتجاوزات الكثيرة من العراقيل والعقبات، كما وأصبحت هذه المنصة أداة للتسيير الفعال لمختلف ملفات المستثمرين والمتعاملين معهم بكل شفافية ومصداقية من جهة، ومن جهة أخرى تعمل هذه المنصة على توفير كافة المعلومات من خلال الاستمارة الرقمية إضافة إلى هذا فإن هذه المنصة تمكن الإدارة القائمة على مجال الاستثمار بالمراقبة الذاتية والسليمة على عمليات الاستثمار بداية من تسجيل المستثمر وتتبع كافة مراحل العملية إلى غاية منح الاستثمار وبداية استغلال النشاط الاستثمار، وهذا ما يقلل الجهد ويختصر الوقت ويحسن من أداء المهمة في أن واحد.

5-1نتائج الدراسة:

- أقر قانون الاستثماررقم 22/18 الآليات القانونية لنهوض وتحفيز قطاع الاستثمار في الجزائر حيث تمثلت، هذه الآليات في الضمانات القانونية والمالية والإدارية والقضائية.
- إن قانون الاستثمارالجديد الذي يكرس الرقمنة يهدف لمواصلة انخراط المشرع الجزائري في اعتماد نظام الإدارة الإلكترونية وكذا رقمنة الاقتصاد الوطني بأكمله.

5-2الإجابة على فرضيات الدراسة:

تم التأكد من صحة الفرضيات المقدمة والتي تتمثل في:

- أن المنصة الرقمية للاستثمار تعد مجالا لتسهيل عمل المستثمرين وفضاء يقضي على البيروقراطية؛

- أن المنصة الرقمية للاستثمار تعد طريقا لرسم الشفافية في تسيير عمليات الاستثمارية.

لم تبلغ هذه المنصة الوجه المطلوب، لأنه هناك العديد من العراقيل والصعوبات والتي سبق وأن تطرقنا إليها، ومن أجل التقليل أو الحد من هذه الصعوبات نقدم بعض التوصيات التي من شأنها أن تقل من هذه التحديات، وهي:

- العمل على تدريب إطارات كفؤة وأشخاص مؤهلين من الناحية العلمية والعملية؛
- تكوين لجان للمراقبة الدورية، وتكوين خبراء قانونيين واقتصاديين ومهندسي الإعلام الآلي؛
- اقتناء احدث التكنولوجيات التي تخص تسيير المنصات الالكترونية وحمايتها من أشكال الاعتداء والاختراق التكنولوجي

6-المصادر

1. (المادة 23 من القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار.
2. https://aapi.dz/ar/plateforme-numerique-de-linvestisseur-ar/#\.
3. https://invest.gov.dz/.
4. ابراهيم علي عشماوي. (دون سنة نشر). أساسيات المراجعة والرقابة الداخلية. مصر: طوخى للطباعة.
5. ادريس عبد السلام الشتيوي. (1996). مراجعة معايير وإجراءات. لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. مرجع سابق المادة 08 ص: 05.
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2010/06/29). العدد 42 الصتدر في 2010/07/11 قانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.
8. المادة 23 من القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار .
9. المرسوم التنفيذي رقم 298/22 المتضمن تنظيم الوكالة الجزائرية لرتقية الاستثمار وسريها.
10. المنصة الرقمية للمستثمر. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://www.aps.dz/ar/economie/136170-2022-12-14-17-24-46.
11. حرفوش مداني. (2020-2021). الرقمنة والاستثمار". جامعة سطيف2، الجزائر: بحث مقدم في مقياس التسيير العمومي الجديد، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
12. عبد الفتاح صحن. (2008). المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية. دار الجامعة بمصر.
13. عبد الفتاح محمد الصحن. (1998). أصول المراجعة. مصر: الدار الجامعية للطع والنشر.
14. عبد الفتاح محمد الصحن، نور أحمد. الرقابة ومراجعة الحسابات . مصر: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر.
15. عبد القادر بوبكر. (2021). أثر الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي للعاملين: دراسة حالة مصلحة الحالة المدنية ببلدية بئر مراد رايس، مجلة البشائر الاقتصادية، الجeلد التاسع، العدد 01.
16. عبد الوهاب نصر علي ، محمد سمير الصبان. (2002). المراجعة الخارجية . مصر: الدار الجامعية.
17. عطالله أحمد سويلم الحسبان. (2009). الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات. الراية للنشر والتوزيع، ط01.
18. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي. (2005). المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 02.
19. محمد السيد سرايا. (2007). أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
20. مسعود صديقي. (2002). دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. مجلة الباحث، كلية الحقوق، ضمن العدد 01 .
21. مينة كوسام. (2022). الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في إطار قانون الاستثمار الجديد 18/22. المركز الجامعي بريكة - الجزائر : جملة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 05 ،العدد 02 .
22. نواف محمد عباس الرماحي. (2009). المعاملات المالية. عمان، الأردن : دار الصفاء للنشر والتوزيع .
23. هاني العرب، نظمي ايهاب. (2012). تدقيق الحسابات (الإطار القانوني). مصر: دار وائل للنشر والتوزيع، ط 01.
24. وليم توماس وأمرسون هنكي. (1989). المراجعة بين النظرية والتطبيق. الرياض: ترجمة كمال الدين سعيد و أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر.